https://doi.org/10.54809/jkss.vi5.162
گۆڤاری کوردستانیی بۆ لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی
Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

قياس وتحليل اثر تغير سعر الصرف في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢١)

رەنگین عبدالکریم احمد
كلية الادارة والاقتصاد جامعة السليمانية
rangin.ahmed@univsul.edu.iq

أ.م.د.ماردين محسوم فرج
كلية الادارة والاقتصاد جامعة السليمانية
Mardin.faraj@univsul.edu.iq

ملخص

يعد سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية التي تستخدم في السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، تهدف هذه الدراسة الى تحليل اثر تغير سعر صرف الدينار العراقي في بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢١)، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتحليل القياسي الذي يعتمد على بيانات السلاسل الزمنية، باستخدام نماذج(DLOS,FMOLS,CCR,ARDL) ، لبيان اثر سعر الصرف في كل من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة ،معدل التضخم والصادرات العراقية، ؛ واخيراً توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات، منها: ان هناك علاقة إيجابية بين سعر صرف الدينار العراقي والناتج المحلي الإجمالي أي سعر الصرف يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وهناك علاقة سلبية بين سعر صرف الدينارالعراقي ومعدل التضخم في العراق ، أي ان سعر الصرف ساهم في تخفيض معدلات التضخم في العراق. كما ان سعر الصرف لم يساهم في تخفيض معدلات البطالة أي: ان التغير في سعر صرف الدينار لم يساهم في خفض نسبة العاطلين عن العمل، كما أظهرت نتائج الدراسة القياسية ان اثر سعر صرف الدينا العراقي كان سلبياً ولم يساهم في زيادة الصادرات الاجمالية، واقترحت الدراسة أن سياسة التنويع الاقتصادي أحد أهم وسائل تحقيق الإستقرار الفعلي في أسعار الصرف وتقوية العلاقة بين سعر الصرف و المتغيرات الاقتصادية الكلية .

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف ، الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل التضخم، الصادرات.

Recieved: 15/6/2022
Accepted: 16/8/2022

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

المقدمة:

ان الإستقرار في المتغيرات الإقتصاد الكلى أحد الأهداف الكبرى التي سعت إليها الدول العالم باختلاف درجة تقدمها أو تخلفها وإعطائه القسط الوافر من الأهمية، ولتحقيق ذلك فقد اختلفت السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف متمثلة في الوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مع تجنب التضخم والحد من البطالة.

وسعر الصرف كان ومازال موضع جدل بين نظريات الفكر الاقتصادي، حيث تتعدد النظريات الاقتصادية التي تفسر كيفية تحديدها والعوامل المؤثرة فيها. اذا وبقيت أنظمته المختلفة محل نقاش من قبل المحللين الإقتصاديين لتحديد ايهما الأفضل، الا ان تتبع غالبية دول العالم نظام تعويم العملة في الوقت الحالي بسعر الصرف لتحديد اسعارها امام العملات الأجنبية الأخرى.

كما وتعد أسعار الصرف واحداً من المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأية دولة سواء أكانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، حيث أنها تؤثر في معظم المؤشرات الاقتصادية ومنها البطالة ومستويات الدخل الفردي وميزان المدفوعات وغيرها.

إذًا تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات التي تتبناه الدولة لعلاج المشاكل التي تعاني منها الاقتصاد حيث يلعب سعر الصرف دورًا بارزًا في القدرة التنافسية للصادرات وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات. كما أن اختيار سعر صرف مناسب مع درجة من الاستقرار يعتبر ذا أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الخارجية.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في تحليل واقع سعر الصرف الدينار العراقي خلال ثلاثة العقود الماضية من خلال تحليل العلاقة بين سعر الصرف وأهم متغيرات الاقتصاد الكلي.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في أن الإصلاحات التي قامت بها الحكومة العراقية في النصف الثاني من عقد التسعينيات، كانت بدون الاستعانة بالمؤسسات الدولية، وتفتقر إلى الأسس العلمية والمنهجية الاستراتيجية في وضع برامج الإصلاح، ولكن بعد عام(٢٠٠٣)، سعت الحكومة العراقية إلى التعاون مع المنظمات الدولية وعلى رأسها (صندوق النقد الدولي) وتبني برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يتضمن تغير سعر الصرف من أجل معالجة الاختلالات الهيكلية وتخفيض الديون الخارجية.

على الرغم من هذه الإصلاحات خلال فترة الدراسة، الا ان دور سعر صرف الدينار العراقي مازال مثار الجدل لذا تهدف الدراسة الحالية الى بيان دور سعر الصرف وبيان اثره في مجموعة المتغيرات الكلية متمثلة بالاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢١).

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تغير سعر صرف الدينار العراقي تولد اثاراً على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠٢١)، وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة عدة فرضيات فرعية كالاتي:

- ان تغير سعر الصرف الدينار العراقي يولد اثاراً إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة.
-ان تغير سعر الصرف الدينار العراقي له تأثير سلبي في معدل البطالة في العراق.
-ان تغير سعر الصرف الدينار العراقي ساهم في تخفيض معدل التضخم في العراق
- هناك علاقة ارتباطية بين تغير سعر الصرف و الصادرات العراقية خلال مدة الدراسة.

على الرغم من هذه الإصلاحات خلال فترة الدراسة، الا ان دور سعر صرف الدينار العراقي مازال مثار جدل.

هدف البحث: يهدف هذا البحث الى:

-بيان اثر تغير سعر الصرف في بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢١)

منهجية البحث: تم الإعتماد في هذا البحث على :

- المنهج الوصفي: من خلال عرض المفاهيم والنظريات التي تخص سعر الصرف وكذلك تحليل الاقتصاد العراقي خلال البحث.
- المنهج القياسي: من خلال التحليل الكمي لبيان اثر سعر صرف الدينار العراقي في بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في العراق خلال المدة(١٩٩٠-٢٠٢١).

حدود البحث (نطاق البحث زمانياً ومكانياً): بهدف معالجة اشكالية الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية:

الحدود المكانية: لقد قمنا بإسقاط الدراسة على الاقتصاد العراقي باعتبار العراق أحد الدول النامية التي تعاني من المشاكل الاقتصادية و الاختلالات والأزمات الاقتصادية.

الحدود الزمانية: سيتم دراسة هذا الموضوع خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢١).

هيكلية البحث: من اجل تغطية موضوع البحث فقد قسم البحث على مبحثين ، خصص المبحث الأول للإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف، أما المبحث الثاني فخصص للتحليل الوصفي والكمي لأثر تغير سعر الصرف في بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢١)

الدراسات السابقة

لقد أكد الاقتصاديون- مع اختلاف توجهاتهم- على أهمية سعر الصرف وتأثيره ودوره الفعّال في تحقيق الإستقرار الاقتصادي، حيث أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر في اغلبية المتغيرات النقدية، المالية والحقيقية، الا أن اثرتقلبات أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية غير حاسم في كل الحالات ولكل الدول،

لذا يتم تسليط الضوء على الدراسات التي تخدم هدف البحث. ومن أهم هذه الدراسات:

(Donmola ، ٢٠١٣): هدفت هذه الدراسة الى قياس اثرسعر الصرف في متغيرات الاقتصاد الكلي وتوصلت الدراسة الى ان تغيير سعر الصرف كان ذا اثر ايجابي على كل من(الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار الاجنبي و الانفتاح الاقتصادي الا ان تأثيره كان سلبياً في معدلات التضخم. اقترحت الدراسة أن تقوم الدولة المحتاجة إلى تحسين قاعدة إيراداتها من حيث زيادة عدد الأصناف المخصصة للتصدير وتقليل الاعتماد المفرط على قطاع النفط.

وفي نفس الاتجاه هدفت الدراسة(Shege، ٢٠١٤) إلى بيان تأثير سعر الصرف في النمو الاقتصادي في الاقتصاد النيجيري خلال المدة(١٩٨٦-٢٠١٣)،باستخدام التحليل الكمي والانحدار للمربعات الصغرى العادية (OLS) لتحليل البيانات. وكشفت النتيجة أن سعر الصرف له تأثير إيجابي لكنه ليس معنوياً من الناحية الإحصائية، كما أشارت إلى أن سعر الفائدة ومعدل التضخم لهما تأثير سلبي في النمو الاقتصادي ولكن ليس لهما تأثير كبير. لذلك أوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بتشجيع استراتيجيات ترويج الصادرات من أجل الحفاظ على فائض الميزان التجاري

تناولت الدراسة (Hoang، ٢٠٢٠) اثر تغير سعر الصرف في معدل التضخم والنمو الاقتصادي في فيتنام خلال الفترة

٢٠٠٥-٢٠١٨. توصلت الدراسة الى ان يتأثر أسعار الصرف في المتغيرات الداخلية في النموذج وتأخذ في الاعتبار رد فعل التضخم والنمو الاقتصادي على الصدمات المختلفة. أشارت النتائج إلى أن استمرار التضخم السابق يفسر معظم التباين في التضخم الحالي.لا يساهم ارتفاع سعر الصرف في زيادة الصادرات فحسب ، بل يساعد أيضًا في زيادة الواردات. (محمد و عبدالقادر، ٢٠١٧): هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين الميزان التجاري(الصادرات والواردات) وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٧)، يعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي. توصلت الدراسة الى أن الصادرات لا تتأثر بسعر الصرف على عكس الواردات التي تتأثر به.

(عبدالواحد، ٢٠٢٠): تهدف الدراسة لقياس أثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٨٣-٢٠١٨) وكذالك تحديد ما إذا كانت علاقة طردية أو عكسية، بإستخدام المنهج التحليلي والقياسي نموذج ARDL. استنتجت الدراسة أن سعر الصرف الحقيقي الفعال له تأثير سلبي ومعنوي في البطالة في الأجل الطويل ، كما أنه توجد علاقة سلبية ومعنوية بين البطالة وكل من النمو و سعر الفائدة الحقيقي ومعدل النمو رأس المال الثابت، بينما كان تأثير الإنفتاح الإقتصادي على البطالة إيجابيا ومعنويا.

)حبيب، ٢٠١٥): تهدف الدراسة الى إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات وتقلبات سعر الصرف الاسمي على أهم المؤشرات الكلية للإقتصاد السوري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية: وجود علاقة عكسية بين التغيرات والتقلبات في سعر الصرف الاسمي والناتج المحلي الإجمالي واجمالي الصادرات ومعدلات التضخم ومؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال معظم فترة الدراسة، ووجود علاقة طردية بين تلك التغيرات والتقلبات في سعر الصرف ومعدلات البطالة خلال معظم سنوات الدراسة وتناوبت العلاقة بين طردية وعكسية بالنسبة للواردات.

(العجوزة، ٢٠١٩): تهدف هذه الدراسة الى اختبار اثر انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستوى التوازني على النمو الإقتصادي في مصر، يعتمد الدراسة علي المنهج التحليلي والمنهج القياسي لبيان أهم المتغيرات المفسرة لسعر الصرف التوازني وقياس اختلال سعر الصرف السائد عن الوضع التوازني، تشير النتائج بأن هناك علاقة عكسية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستوى التوازني ومعدل النمو الإقتصادي الحقيقي، أي أنه كلما زاد الانحراف بين سعر الصرف الحقيقي ومستوى التوازني يؤثر على معدل النمو الإقتصادي بالسلب.

أما بالنسة للدراسات العراقية فهناك مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة بين أسعار الصرف و المتغيرات الكلية ، نعرض:

(الشكري، ٢٠١٣): ركزت الدراسة على قياس التأثير المتبادل بين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ومعدلات التضخم بإستخدام المنهج التحليلي والقياسي للمدة (١٩٩٠_٢٠١٠). تستنتج الدراسة ان السبب الرئيسي للتضخم في العراق هو تغيير سعر صرف الدينار العراقي ولكنه ليس هو العامل الوحيد وانما هنالك العديد من العوامل الاخرى التي تؤثر في سعر الصرف وبالتالي على التضخم مثل (المديونة الخارجية، وسعر الفائدة ، والكوارث الطبيعية...الخ(التي تأتي بالدرجة الثانية في التأثير عليه.

(عباس، ٢٠١٩): تهدف الدراسة الى معرفة الآلية التي يمكن اتباعها لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات بإستخدام اسعار الصرف الثابتة او المرنة ومعرفة مدى تأثيرها على اسعار الفائدة واستخدام الاسعار المحلية في قيام التبادل الاقتصادي بين البلدان في العراق خلال الفترة (١٩٩٠_٢٠١٦) وذالك بإستخدام الأسلوب الوصفي و البيانات المنشورة خاص بالمتغيرات المدروسة من البنك المركزي العراقي وايضا الأسلوب الكمي و القياسي لتحديد مدى التأثير تلك

المتغيرات على بعض الاخرى. تستنتج الدراسة بأن تصحيح اختلال ميزان المدفوعات عن طريق اسعار الصرف الثابتة والمرنة من الوسائل المهمة والسريعة لمعالجة الاختلال وتأثير ذلك في كل من حركة الاسعار والدخل وسعر الفائدة.

تختلف الدراسة الحالية عن سابقاتها في الأبعاد الآتية:

البعد التطبيقي: جرت اغلبية الدراسات السابقة في بيئة مختلفة عن العراق، وعلى الرغم من ان هناك مجموعة من الدراسات التي جرت على الاقتصاد العراقي ، الان هذه الدراسة لم تستخدم كافة المؤشرات الخاصة بالتوازن الداخلي و الخارجي معاً.

البعد الزمني: تخص المدة(١٩٩٠-٢٠٢١) وقد تعثرت عملية التنمية خلال تلك المرحلة بسبب ما واجهته من عقبات متمثلة بالحصار الاقتصادي ما بين سنوات (١٩٩١-١٩٩٦)،تطبيق البرنامج النفط مقابل الغذاء(١٩٩٦-٢٠٠٢)، تغيير النظام السياسي في العراق والانفتاح الاقتصادي بعد(٢٠٠٣)، استمرار الهجمات الإرهابية و تردي الوضع الأمني. اي ان فترة الدراسة تشمل تحولات وتغيرات في اغلبية المتغيرات الاقتصادية.

المنهجية: من أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج-الكمي التحليلي؛ لتحليل اثر تغيير سعر الصرف في العراق خلال فترة(١٩٩٠-٢٠٢١) على بعض متغيرات الإقتصاد الكلية.

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

المطلب الأول:- مفهوم وأهمية وأنواع سعر الصرف:

ظهر سعر الصرف كأداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، ففي حين تتم تسوية المبادلات وعمليات التجارة ضمن الدولة الواحدة بالعملة المحلية، يجري التبادل بين الدول الأخرى بعملات مختلفة، وهذا يؤدي إلى ضرورة إيجاد آلية يتم البناءُ عليها حسب القيمة التبادلية للعملات المختلفة، وتحويلها فيما بينها في أثناء قيام المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية بين هذه الدول.

ويعتبر سعر الصرف عنصرا مؤثرا في العلاقات الاقتصادية الدولية ويلعب دورا هاماً على مستوى النشاط الاقتصادي سواء في الإنتاج والتصدير والاستيراد والاستثمار وغيرها، وبالتالي يؤثر على مقدرة الاقتصاد التنافسية في معدلات النمو وفي وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم ...الخ (حبيب، ٢٠١٥: ٢).

أولاً:- تعريف سعر الصرف.

يعرف سعر الصرف بأنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وغالبا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات (العجوزة، ٢٠١٩: ١٤٦). ويعرف(Harvard Business Review) سعر الصرف بأنه السعر النسبي لعملة بلد ما مقارنة بعملة بلد آخر، وهو يعبر عن عدد الوحدات التي يمكن الحصول عليها من العملة الأجنبية مقابل وحدة من العملة الوطنية، ويتم تحديد هذا السعر بالمقارنة مع عملة أخرى أجنبية، حيث يحدد سعر الصرف معظم العملات من خلال مقارنتها مع الدولار الأمريكي كعملة أساسية عالمية، وتقارن في بعض الحالات مع اليورو hbrarabic.com)).

بناء على ما سبق يمكن تعريف سعر الصرف بأنه الثمن النسبي اي ثمن عملة الدولة مقومة بعملات دول

الاخرى. و هو بهذا يعتبر اداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصادات الدولية، و هو يربط بين أسعار السلع و الخدمات في الاقتصاد المحلي و اسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي و السعر المحلي للسلع و الخدمات مرتبطان من خلال سعر الصرف.

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية والتي تتمثل في التوازن الإقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في إستقرار الأسعارالمحلية، الى جانب تحقيق مستوى من النمو الإقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن الميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة. (سلمى، ١٣:٢٠١٥)، كما أن دراسة سعر الصرف تهدف الى البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي الى تحقيق الإستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. (عبدالحق، ٢٠٠٠: ١٠).

ثانياً:- أنواع سعر الصرف:

لقد تعددت أنواع أسعار الصرف التي تناولتها الأدبيات الاقتصادية ، وهي كما يأتي (جميل، ٢٠٠١: ٩٥) (عباس، ٢٠١٤: ٤٩):

سعر الصرف الاسمي : يعتبر سعر الصرف الاسمي من أبسط مفاهيم سعر الصرف من حيث التعريف، فهو يعبر عن قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية أو سعر العملة الوطنية مقومة بوحدات من العملة الأجنبية.

سعر الصرف الحقيقي :يشير إلي سعر الصرف الإسمي معدلاً بحسب الأسعار النسبية بين الدولتين محل الاعتبار، بمعني آخر فإن سعر الصرف الحقيقي يمثل التحركات في سعر الصرف الإسمي المعدل بنسبة التضخم في بلدين مختلفين.

سعر الصرف الفعال يحدد التغير الذي يحدث لسعر صرف العملة بالمقارنة مع العملات الأخرى في مدة معينة وينتج عنه التساوي بين سعر الصرف الفعلي مع أسعار الوحدات الثنائية.

هناك عدة أنواع أسعار الصرف متمثلة بـ(السعر الفوري والسعر الآجل للصرف وأسعار الصرف المتقاطعة).

المطلب الثاني:- أهداف سياسة سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف عنصراً محورياً في اقتصاد المالية الدولية و في الاقتصاد ككل ،كما يعتبر عنصراً مهما في الاستقرار الاقتصادي، وتختلف أهداف أسعار الصرف من دولة الى أخرى، الا أنه يمكن تحديد الأهداف الرئيسية لتغير أسعارالصرف بالشكل الآتي(الساعدي وعبد:٢٠١١):

أولاً:- مقاومة التضخم: يؤثر سعر الصرف تأثيراً مباشراً في معدلات التضخم، بأعتباره الأداة التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي من خلال سوق السلع(وهي السلع المصدرة و المستوردة الداخلة في التجارة الدولية) وسوق الأصول وسوق عوامل الإنتاج. وتحديد الدول لنظام سعر الصرف كفيل بانخفاض مستوى التضخم المستورد و التحسين في مستوى تنافسية المؤسسات الإنتاجية.

ثانياً:- تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد اكثر تنافسية الى تحويل الموارد الى قطاع السلع الدولية (الموجه الى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد

كبير من السلع قابلة للتصدير، و بالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

ثالثاً:-- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات او بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله اكثر ربحية و يعود الربح من هذا الوضع الى اصحاب رؤوس الاموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال.

رابعاً:- تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض اسعار الصرف من اجل تشجيع الصناعة الوطنية، على سبيل المثال قام البنك الفيدرالي الالماني عام (١٩٤٨) بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي المرحلة ثانية قام بإعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية و تشجيع الصادرات.

المطلب الثالث:- وظائف سعر الصرف.

لسعر الصرف عدة وظائف ، سنوجزها كالآتي (الحسيني، ١٩٩٩: ١٥٠)

أولاً:- الوظيفة القياسية : حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية) لسلعة معينة (مع أسعار السوق العالمية . وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية .

ثانياً:- الوظيفة التطويرية : أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلي مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلي الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد علي سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف علي التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار .

ثالثاً:- الوظيفة التوزيعية : أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية علي مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة تو زيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

المطلب الرابع:- أنظمة سعرالصرف حسب صندوق النقد الدولي

عرف نظام الصرف عدة تطورات بدأت من قاعدة الذهب وانتهت إلي النظام العائم، كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بالذهب وكانت الدول ترتبط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار، وانتهى العمل بها بإعلان الرئيس نيكسون في ١٩٧٤ منع تحويل الدولار إلي ذهب، ومثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيار نظام بريتون وودز ومنذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف ثلاثة أنماط أساسية، وهي كما يلي :

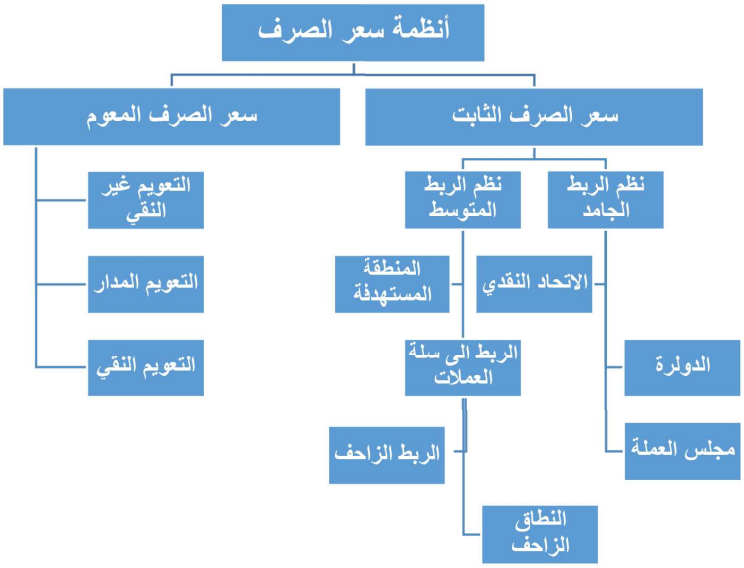

الشكل رقم(١):أنظمة سعر الصرف

الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

،Exchange Arrangements and Foreign Exchange Markets:Developments and Issues ،(2003)،IMF.1 International Monetary Fundhttps://doi.org/10.5089/9781589061774.083

S. (2001). Exchange rate regimes: is the bipolar view correct?. Journal of economic per- ،Fischer .2 .3-24 ،spectives ،(٢)١٥

يتضح من خلال الشكل (١) في ضوء اتباع السياسة أنظمة سعر الصرف الثابت بأن سعر الصرف يحدد قيمته عند مستوى معين، أو يتم وضع حدود عليا ودنيا لسعر الصرف، وتتسم هذا النظام بأسعار الصرف مربوطة بعملة او سلة من العملات أو أي شكل آخر من الربط و يكون هذا الربط مباشراً أو غير مباشر& Genberg Swoboda)،(٢٠٠٥.

كما ان النظام سعر الصرف المعوم يشمل (التعويم النقي،التعويم غير النقي والتعويم المدار)، تجدر الإشارة هنا الى ان سعر الصرف المدار يتحدد من خلال البنك المركزي او الحكومة، بينما التعويم النقدي و غير النقدي يتحدد من خلال الأسواقReinhart)،(٢٠٠٠.

المبحث الثاني:تحليل تأثير سعر الصرف الدينار العراقي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠٢١).

المطلب الأول:- تطور متغيرات الدراسة

أولاً:- -سعر صرف الدينار العراقي: شهد سعر صرف الدينار العراقي خلال فترة الدراسة تغيرات كثيرة، خلال (١٩٩٠-١٩٩٥) نتيجة للظروف الاقتصادية(المالية والنقدية) والظروف الاجتماعية التي مرت بها الاقتصاد العراقي

نتيجة للحصار الاقتصادي و فرض العقوبات الدولية على الاقتصاد العراقي، وتنفيذ برامج النفط مقابل الغذاء بعد(١٩٩٥) ولغاية غزو العراق سنة(٢٠٠٣) . بعد سنة(٢٠٠٣) دخلت العراق مرحلة جديدة وشهد سعر صرف الدينار العراقي تحسناً ملموساً نتيجة تمكن البنك المركزي العراقي من اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير معتمداً على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لتحقيق أهدافه المتمثلة في خفض معدلات التضخم والاستقرار العام للأسعار والنمو الاقتصادي، إذ سجل سعر صرف (١٤٥٣) في سنة(٢٠٠٤) ، وشهدت سنوات (٢٠٠٩-٢٠١٣) استقراراً نسبياً حيث تراوحت اسعار الدينار تجاه الدولار في مزاد البنك المركزي بين (١١٨٢-١٢٣٢) ، ولم يدم هذا الاستقرار طويلاً بسبب الهجمات الإرهابية وتغيرات أسعار النفط خصوصاً بعد عام (٢٠١٤) و يصل الى(١١٨٥) في (٢٠٢٠)، تم خفض سعر الصرف بنسبة كبيرة في أواخر (٢٠٢٠) ليصل الى (١٤٧٠) وثبتت عند هذا السعر في عام(٢٠٢١) بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الاجل الطويل.

ثانياً:- -التضخم: ظهرت مشكلة التضخم في الاقتصاد العراقي بشكل واضح منذ سبعينات القرن العشرين، الذي شهدت بدايته إرتفاعاً كبيراً في أسعار النفط الخام ، والذي أدى ذلك إلى ارتفاع العوائد الأجنبية للعراق، ومن ثم تزايدعرض النقد بمعدلات سريعة بالمقارنة مع السنوات التي سبقته، شهد الاقتصاد العراقي ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم بدءا من عام (١٩٩٠) وحتى الوقت الحاضر، نتيجة الظروف الاقتصادية المتدهورة بسبب حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي والاحتلال. ارتفع المستوى العام للأسعار بشكل متوصل خلال(١٩٩١-١٩٩٥) وسجل اعلى مستوى له(٣٨٧,٣)في عام(١٩٩٥)،اما بعد عام(١٩٩٦) انخفضت تدريجيا لتصل الى ادنى مستوى له (٤,٩) عام(٢٠٠٠)، لقد تفاعلت الحصار الاقتصادي والإصدار النقدي مع بعضها لتصبح سببا رئيسيا لإرتفاع مستوى العام للأسعار خلال (١٩٩٠-٢٠٠٣). وبعد عام (٢٠٠٤) وخاصة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧) بلغ أوجه سنة (٢٠٠٦) حيث وصل إلى (٥٣,٢٪)، الا ان استخدام أدوات السياسة النقدية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من قبل البنك المركزي العراقي بعد عام(٢٠٠٧)، ساهمت في تقوية الدينار العراقي وتخفيض معدل التضخم .وبفعل هذه الإجراءات انخفضت معدلات التضخم لتصل الى(٠,٦)عام(٢٠٢١).

ثالثاً:- البطالة: شهد معدل البطالة تذبذبات كبيرة حيث ان معدل البطالة بلغ (٥,٥)عام (١٩٩٠) واستمر بالإرتفاع الى أن وصل (١٢,٩) عام (١٩٩٥)والتي بلغت عندها وبمعدل نمو مركب قدره(١٨,٥). في حين وصلت عام (٢٠٠٠) الى(٢٢,٤) وسبب ارتفاع معدلات البطالة بهذه الصورة هو الضعف في مصادر التمويل نتيجة الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية على العراق بموجب القرار (٦٦١) الصادر في ١٩٩٠ والذي ادى إلى منع العراق من تصدير نفطه. شهد الإقتصاد العراقي في عام (٢٠٠٣) ارتفاعا كبيرا في معدل البطالة والتي بلغت (٢٨) نتيجة للفوضى السياسية والإقتصادية بسبب الإحتلال وإنهيار مؤسسات الدولة. لكن يلاحظ ان معدل البطالة حقق انخفاضا كبيرا عام (٢٠٠٥) وصل الى (١٧,٩). في حين ان معدل البطالة عام (٢٠١٠) خفض الى (١٣,٩)، وفي عام (٢٠١٤)٢٠١٤ وصل الى ادنى حد حيث بلغ(١٠,٦) لكن ارتفع مرة اخرى حتى بلغ (١٣,٧)في عام (٢٠٢١).

رابعاً:- الناتج المحلي الاجمالي: شهد الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاثين الماضية تطورات ملموسة، وقد رافقت هذه التطورات تغيرات بين الزيادة والنقصان، وهذا يعد أمراً طبيعياً بفعل تأثرها بالظروف التي مرت على العراق خلال تلك السنوات، وفي مقدمتها حرب الخليج الثانية (١٩٩١)، والحصار الاقتصادي الدولي (١٩٩١-

٢٠٠٣)، وسقوط النظام الذي أسس عام (١٩٦٨). شهد الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو موجبة ووصل إلى اعلى مستوى له في عام(١٩٩٨) اذ سجل معدلاً بلغ (٣٤,٨) واستمر في تحقيق هذا الارتفاع لغاية سنة(٢٠٠٠) بإستثناء عام(١٩٩١) الذي شهد حرب الخليج الثاني،ويعود هذا الارتفاع الى ارتفاع المستمر لمستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة. اما بالنسبة لعامي(٢٠٠٢ و٢٠٠٣) سجل نمواً سالبا نتيجة لظروف التي مرت بها العراق. لاكن بعد عام (٢٠٠٤) سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية معدلات موجبة ومتباينة، إذ سجل اعلى معدل له عام (٢٠٠٤) بلغ(٥٤,١٥) بالأسعار الجارية.واستمر بالارتفاع وقد رافق هذا الإرتفاع في معدل النمو مابين الزيادة والنقصان (٢٠٠٤-٢٠١٩)، الا ان هذا المعدل انخفض خلال (٢٠١٧-٢٠١٨) ويعزى ذلك الى انخفاض كل من اجمالي الإنتاج السنوي من النفط الخام والمعدل اليومي للإنتاج. ويبين الشكل أن حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية اتخذ مساراً تصاعدياً ليصل إلى (١٩٨,١٧٨)مليار دولار لعام (٢٠٢٠).

خامساً:- الصادرات: شهدت الصادرات العراقية كغيرها من المتغيرات الإقتصادية تقلبات كثيرة، فقد تراجعت صادرات العراق عام ١٩٩١ بسبب الحصار الاقتصادي لمدة ست سنوات، وبعد رفع الحصار بدأت في الزيادة والنمو حتى عام ٢٠٠٢ ، حيث دخلت مرحلة أخرى من التراجع و كان هذا بسبب حرب العراق عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٦ عندما بدأت بالزيادة بشكل كبير بسبب زيادة إنتاج النفط، استمرت هذه الزيادة بسبب نمو الصادرات النفطية حتى عام ٢٠١٥، والتي انخفضت مع الحرب ضد داعش ، وانخفضت مرة أخرى مع تفشي فيروس كورونا وانخفاض سعر النفط بشكل كبير.

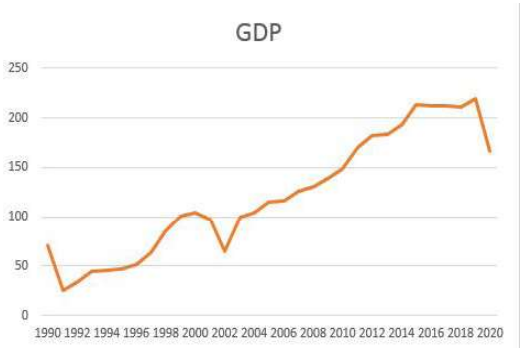

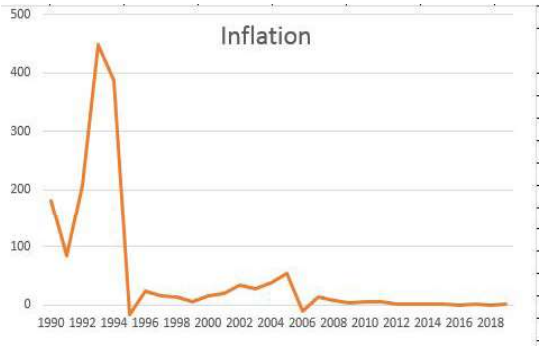

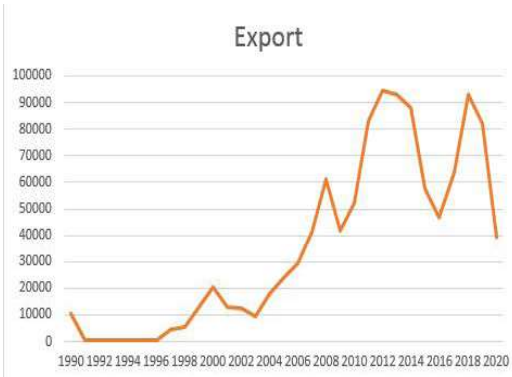

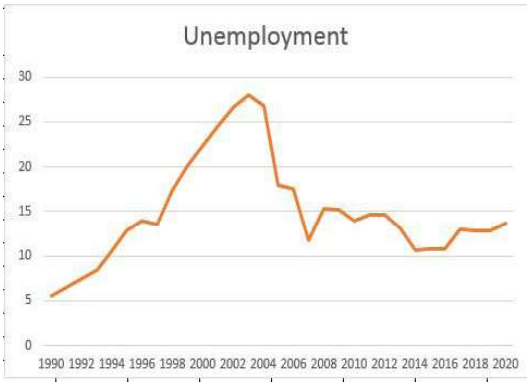

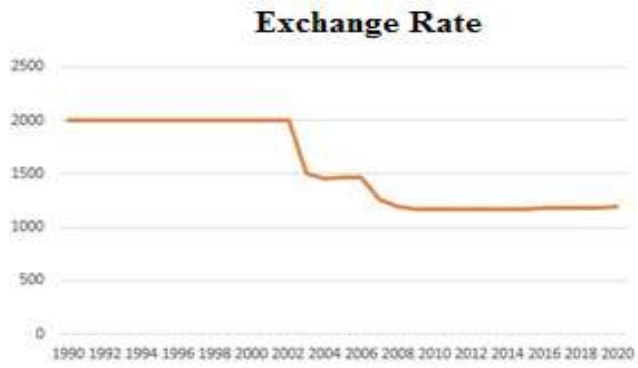

الشكل (٢) : تطور متغيرات الدراسة في العراق خلال المدة(١٩٩٠-٢٠٢١)*

الشكل البياني من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي،(٢٠٢٠)، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، ٢٠٠٦-٢٠١٩، https://cbi.iq/news/view/492
- World Bank Group (Ed.), (2019), World Development Indicators(1990-2018), World Bank Publications, Washington, USA.https://data.worldbank.org/country/iraq

المطلب الثاني :- النموذج والتحليل القياسي لمتغيرات البحث:-

وبالرجوع إلى الجانب النظري واعتمادًا على الدراسات السابقة لبيان اثر تغير سعر الصرف على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢١)، وتم تحديد متغيرات النموذج، حيث يتم قياس اثر تغير سعر الصرف للدينار العراقي على مجموعة المتغيرات الاقتصادية الكلية متمثلة ب(الناتج المحلي الإجمالي،البطالة ،التضخم،الصادرات)، كما ويتم استخدام كل من(عرض النقود،إنتاج النفط، معدل النمو الاقتصادي، المتغير الوهمي الخاص بالانفتاح الاقتصادي، و المتغير الوهمي الخاص بعدم الاستقرار السياسي والأمني).

أولاً:- متغيرات البحث.

وتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، حيث يعد هذا الأخير المرحلة الأساسية في بناء النموذج القياسي وشكل منظومة المعادلات كما يأتي:

معادلة رقم(١).....(GDP=F(EXC,S,D1

معادلة رقم(٢).....(UN=F(EXC,S,D2

معادلة رقم(٣).....(IN=F(EXC ,GDP_{growth}, ,MS,D2

معادلة رقم(٤).....(LExport=F(EXC,OILp,D1,D2

ويتم استخدام دالة اللوغاريتمي للنموذج وصيغته:

النموذج (١) $B_0 + B_1 EXC_t + B_2 LS_t + B_3 D1 + U_t = LGDP$

النموذج (٢) $LUN = B_0 + B_1 LEXC_t + B_2 LS_t + B_3 D2 + U_t$

النموذج (٣) $LINF = B_0 + B_1 LEXC_t + B_2 GDP_{growth\,t} + B_3 LMs + B_4 D2\, U_t$

النموذج (٤) $L\,Export = B_0 + B_1 EXC_t + B_2 L\, OILp_t + B_3 D1 + B_4 D2 + U_t$

حيث إن

سعر صرف الدينار العراقي (t) $LEXC_t$

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال سنة (t) $LGDP_t$

النفقات العامة (t)	LS_t
معدل البطالة(t)	UN_t
معدل التضخم(t)	LINF
إنتاج النفط (t)	$L\ OILp\ S_t$
الصادرات (t)	LExport
معدل النمو الاقتصادي(t)	GDP_{growth}
المتغير الوهمي الخاص بالانفتاح الاقتصادي	D1
المتغير الوهمي الخاص بعدم الاستقرار الأمني و السياسي	D2
معلمات المتغيرات في المعادلة	$\mathbf{B}0,\mathbf{B}1,\mathbf{B}2,\ B_{3,}\ B_4$

ثانياً:- عرض وتفسير النتائج:

من خلال استخدام النموذج الخاص بتقدير وقياس أثر تغير سعر الصرف في بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢١)، فإن نتائج التقدير على النحو الآتي :

أ: الثبات والاستقرار (Stationary test /Unit root test)

هناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار السلاسل الزمنية، وقد اعتمدنا على اختبار جذور الوحدة، حيث يفيد هذا الاختبار أن السلسلة مستقرة في حالة عدم وجود جذور الوحدة في السلسلة الزمنية ، وغير مستقرة باحتوائها اتجاه العام أو جذور الوحدة، وبالاعتماد على الاختبار حصلنا على النتائج الاتية -الجدول (١) يعرض نتائج التحليل :

جدول (١) نتيجة اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج

	ADF : Augmented Dickey-Fuller			
	Level (المستوى)		1st Difference (الجذور الوحدة)	
Variables	Intercept	Trend	Intercept	Trend
GDP	٠,٧٩٤٢	***٠,٠٦٥٠	*٠,٠٠٠١	*٠,٠٠١٥
EXC	٠,٨٠١٧	٠,٨٠٥١	*٠,٠٠٠٤	*٠,٠٠٢٩
IN	٠,١٠٦٥	**٠,٠٣٣٧	*٠,٠٠٠٠	*٠,٠٠٠٢
UN	٠,٣٧٨٠	٠,٧١٣٧	*٠,٠٠٢١	*٠,٠٠٧١
MS	٠,٦٠٣٦	٠,٩٣٦١	*٠,٠٠٠٣	*٠,٠٠١٢
Export	٠,٧٩٧٠	٠,٧١٢٣	*٠,٠٠٠٦	*٠,٠٠٤٢
OILP	٠,٨٨٨٤	**٠,٠٢٧٤	*٠,٠٠٠	*٠,٠٠٠
S	٠,٧١٥٦	٠,٨٦٩٢	٠,٠٠١٢	*٠,٠٠٦٦
مستوى المعنوية عند (١٪ *) و(٥٪ **) و(١٠٪ *) على التوالي.**				

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢١) وباستخدام برنامج E-views ٩

يظهر أن جميع المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التضخم، البطالة، عرض النقد، النفقات) ثابتة ومستقرة في الفرق الأول (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه/ Intercept - Trend) عند مستوى المعنوية (١٪، ٥٪ و١٠

٪) على التوالي١. وبهذا يسمح بإجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ب: التكامل والتكامل المشترك (Johannsen test Co -Integration Analysis /)

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة، وبما تكون هناك سلاسل زمنية لها درجة التكامل (I(١)) نفسها، وهناك احتمال التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، ويعدّ هذا اختباراً من الاختبارات المهمة لبيان وجود العلاقة على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وحتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (٢).

الجدول (٢) اختبار التكامل المشترك للنماذج البحث

النموذج(١)	الفرضية الصفرية	قيمة(Sta- Trace (tistic	القيمة الحرجة	Prob**
الناتج المحلي الإجمالي	لايوجد*	٣٢,٠٤١٤٦	٢٩,٧٩٧٠٧	٠,٠٢٧١
سعر الصرف للدينار العراقي	على الأقل ١	١١,٨١٤٩٠	١٥,٤٩٤٧١	٠,١٦٦٠
النفقات العامة	على الأقل ٢	٠,١٧٠٦٤١	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٦٧٩٥
نتائج الاختبار: وجود متجهة واحدة متكاملة رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (٥٪)				
النموذج(٢)	**الفرضية الصفرية**	**قيمة(Sta- Trace (tistic**	**القيمة الحرجة**	**Prob****
البطالة	لايوجد*	32.30108	29.79707	0.0252
سعر الصرف للدينار العراقي	على الأقل ١	14.88659	15.49471	0.0616
النفقات العامة	على الأقل ٢*	4.566290	3.841466	0.0326
نتائج الاختبار: وجود متجهة واحدة ،* رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (٥٪)				
النموذج(٣)	**الفرضية الصفرية**	**قيمة(Sta- Trace (tistic**	**القيمة الحرجة**	**Prob****
التضخم	لايوجد*	٥٢,٩٠٨٩٢	٤٧,٨٥٦١٣	٠,٠١٥٦
معدل النمو(GDP)	على الأقل ١	١٤,٩٤٩٢٢	٢٩,٧٩٧٠٧	٠,٧٨٣٤
سعر الصرف	على الأقل ٢	٦,٤٠٧٧٢٠	١٥,٤٩٤٧١	٠,٦٤٧٣
عرض النقدي	على الأقل ٣	٠,٢١٢٤٨٨	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٦٤٤٨
نتائج الاختبار: وجود متجهة واحدة،*رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (٥٪)				
النموذج(٤)	**الفرضية الصفرية**	**قيمة(Sta- Trace (tistic**	**القيمة الحرجة**	**Prob****
الصادرات	لايوجد*	٥٢,٩٠٨٩٢	٤٧,٨٥٦١٣	٠,٠١٥٦
سعر الصرف للدينار العراقي	على الأقل ١	١٤,٩٤٩٢٢	٢٩,٧٩٧٠٧	٠,٧٨٣٤
الإنتاج النفط	على الأقل ٢	٦,٤٠٧٧٢٠	١٥,٤٩٤٧١	٠,٦٤٧٣

نتائج الاختبار: وجود متجهة واحدة،*رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (٥٪)

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢١) وباستخدام برنامج E-views ٩.

ملاحظة:تم اجراء التكامل المشترك لكل متغيرات الدراسة قبل ادخال اللوغاريتم، كما لم يتم ادخال المتغيرات الوهمية في النماذج (٤).

يتبين من النتائج المعروضة في الجدول (٢) نتائج اختبار الأثر رفض فرضية العدم التي مفادها عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك؛ وذلك لأن قيمة الإحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (٥٪)،

ويوجد على الأقل متجهة الواحدة متكاملة في النموذج (اول،ثاني،ثالث)، ويوجد متكاملتين في النموذج الأخير.

ج:تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation):

عند الحصول على علاقة التكامل المشترك، تأتي الخطوة اللاحقة في الاختبار، وهي تصميم وتقدير النموذج لبيان اثر تتغير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢١)، فهناك عدة نماذج ملائمة وفقاً للاختبار السابق، وخلال عدة محاولات اكتشفت الدراسة النماذج الملائمة وفقاً لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية. ويعدّ طريقة (Cointe-Cointegrating Regression) تقدير النماذج من خلال نماذج((CCR FMOLS) (DOLS))؛ لأن متغيرات الدراسة استقر بعد أخذ الفرق الأول تحقيق استقرارية البواقي عند المستوى بواسطة اختبار(ADF ، وهذه النماذج يعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر توافقاً مع المنطق الاقتصادي من حيث (الحجم والقيمة والإشارة). وفي الجدول (٣) المعلمات المقدرة الواردة:

الجدول (٣) تقدير المعلمات من خلال استخدام النموذج (FMOLS-DOLS-CCR-ARDL) خلال المدة(١٩٩٠-٢٠٢١)

النموذج	النموذج(١) الخاص بالناتج المحلي الاجمالي		انموذج	النموذج(2) الخاص بالبطالة	
المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة (Cof.)	مستوى المعنوية	**المتغيرات المستقلة**	المعلمات المقدرة (Cof.)	مستوى المعنوية
سعر الصرف للدينار العراقي	0.001764	0.0525	**سعر الصرف للدينار العراقي**	0.976398	0.0108
النفقات العامة	0.267878	0.0003	**النفقات العامة**	0.047887	0.1020
المتغير الوهمي(D1)	0.891855	0.2325	**المتغيرالوهمي(D2)**	0.051995	0.2233
حد الثابت	19.98790	0.0000	**حد الثابت**	-6.697123	0.0190
انموذج	**النموذج(٣) الخاصة بمعدل التضخم**		**النموذج**	**النموذج(4) الخاص بالصادرات**	
المتغيرات المستقلة	معلمات المقدرة (Cof.)	مستوى المعنوية	**المتغيرات المستقلة**	معلمات المقدرة (Cof.)	مستوى المعنوية
سعر الصرف للدينار العراقي	-0.002046	0.0441	**سعر الصرف للدينار العراقي**	-0.001817	0.0058
معدل النمو	-2.959063	0.0007	**الإنتاج النفط**	1.944985	0.0000
عرض النقدي	0.597812	0.0096	**المتغير الوهمي**	-0.305587	0.0892
متغير الوهمي	-0.261059	0.4568	**المتغير الوهمي**	0.679195	0.0525
حد الثابت			**حد الثابت**	-٠,٧٦٦٩٩٤	٠,٠٠٠٠

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢١) وباستخدام برنامج Eviews- ٩

*تم استخدام(DOLS: Dynamic OLS) لنموذج الناتج المحلي الاجمالي،و(Canonical Cointegrating Regression:CCR) للتضخم

تم استخدام(ARDL) للنموذج الخاص بالصادرات واستخدمت (FMOLS) للنموذج الخاص بالبطالة.

تقييم النموذج الأول للمقدرة الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يتبين من خلال الجدول (٤):

إن معامل سعر الصرف للدينار العراقي يشير إلى الأثرالإيجابي (الطردي) والمعنوي على الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي (GDP)، فقد بلغت قيمة مرونته (٠,٠٠١)، أي: إن الزيادة في سعر الصرف للدينار العراقي بنسبة (٠,١) تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠,٠٠١) . وهذه نتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي وأهداف السياسة النقدية متمثلة بتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

للنفقات العامة أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) خلال مدة الدراسة، حيث إن زيادة النفقات العامة ساهم بمقدار (٠,٢٦) في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وهذه النتيجة تتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية ومع واقع الاقتصاد العراقي، حيث ان زيادة النفقات العامة في العراق يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لأن النفقات العامة(الاستهلاكية-الاستثمارية) يعني زيادة الطلب الكلي و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. يشير معامل المتغير الوهمي الخاص بالانفتاح الاقتصادي إلى الأثر الأيجابي،إذ ساهم الانفتاح التجاري و الاقتصادي وفتح الحدود مع العالم نسبة(٠,٨) في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا النتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي الذي عانى من العزل خلال النصف الأول من التسعينيات من القرن العشرين، كما ان زيادة انفتاح الاقتصاد من ضمنها زيادة الصادرات النفطية ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي بشكل فعال.

تقييم النموذج الثاني المقدر الخاص بالبطالة، يتبين من خلال الجدول (٤):

إن معامل سعر الصرف للدينار العراقي ذو الأثر إشارة موجبة ، حيث ان معامل سعر الصرف شكل (٠,٩٧)، أي ان التغير في سعر الصرف للينار العراقي بمقدر(١٪)يؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة بمقدار(٠,٩٧) ، وان هذه يعكس واقع الاقتصاد العراقي لان سعر صرف الدينار العراقي يتم ادارته من قبل البنك المركزي العراقي وتحت إرشادات صندوق النقد الدولي ودوره مازال موقع الجدل بالنسبة للبطالة لان مشكلة البطالة يتم حله من خلال التكامل والتوافق بين السياسة المالية و النقدية و التجارية، وان هذا التوافق بين السياسات الاقتصادية مازال موقع الجدل ،لذا نجد ان سعر الصرف لا يساهم في تخفيض البطالة في العراق.

إن النفقات العامة لم يساهم في انخفاض معدل البطالة في العراق، حيث إن النفقات العامة ساهم بمقدار (٠,٤) في ارتفاع معدل البطالة ، لأن النفقات العامة في العراق في غالب النفقات استهلاكية(التشغلية) وهذه النفقات لايساهم في خفض معدل البطالة بشكل مباشر لان ارتفاع النفقات العامة لم يساهم في ارتفاع الإنتاج المحلي ، اما بنسبة النفقات الاستثمارية الحكومية محصور في (الاستثمارات العامة غير الهادفة للربح) ولم يساهم في انخفاض معدل البطالة بشكل فعال.

الظروف السياسية والأمنية قبل سنة (٢٠٠٣)متمثلة بالحصار الاقتصادي وانخفاض الإيرادات الحكومية،وبعد(٢٠٠٣) متمثلة بالازمات السياسية و عدم الاستقرار الأمني، وهذه الظروف ساهمت في زيادة معدلات البطالة وارتفعت نسبة عاطلين عن العمل وساهم في الارتفاع معدل البطالة بمقدار(٠,٥)، لأن عدم الاستقرار السياسي و الأمني خلال مدة الدراسة نجم عنه تدمير البني التحتية والمصانع و زيادة الهجرة والنزوح.

تقييم النموذج الثالث المقدر الخاص بمعدل التضخم: يتبين من خلال الجدول (٤):

ان سعر الصرف ساهم في انخفاض معدل التضخم خلال فترة الدراسة، حيث ان معامل سعر الصرف للدينار العراقي كان سالباً ، وهذا يعني ان تغير في (EXC) بنسبة(١٪)يؤدى الى انخفاض معدل التضخم في العراق بمقدار(٠,٠٠٢). وهذا يعني ان التغير في (EXC) يساهم في تفسير نسبة (٠,٠٠٢)من انخفاض الأسعار لعل السبب في ذلك يرجع الى الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية خصوصاً عمليات السوق المفتوحة.

إن النمو الاقتصادي يساهم في انخفاض نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث إن معامل النمو الاقتصادي كان سالباً، وهذا يعني أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة (٠,١) يساهم في انخفاض معدل التضخم بنسبة (٢,٩) وهذه نتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي خصوصاً بعد(٢٠٠٣) حيث انخفضت معدل التضخم من (٥٣٪) عام(٢٠٠٦) لتصل الى(٠,٦) عام(٢٠٢١)،لان معدل النمو الاقتصادي ساهم في انخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة مساهمة قطاعات الأخرى، وبالتالي استقرار مستوى العام للأسعار. عرض النقود ساهم في ارتفاع نسبة التضخم، لأن معامل التضخم يشير إلى أثر موجب لعرض النقود بالمعنى الواسع على التضخم، فقد بلغت قيمة مرونة عرض النقدي (٠,٥٩) ، وهذا يعني أن زيادة نسبة عرض النقود بنسبة (٠,١) تساهم في زيادة التضخم بنسبة (٠,٥٩)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه نتيجة مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية الا ان هذا الأثر لعرض النقود بالمعنى الواسع على التضخم يعكس عدم تناغم بين القطاع النقدي والحقيقي أي الانفصال بين هذين القطاعين، مع وجود جهاز انتاجي غير مرن وغير قادر على امتصاص الكميات الكبيرة من النقود في العراق.

الظروف الأمنية والسياسية في العراق كان له اثر ايجابي على التضخم ؛ أي معامل المتغير الوهمي كان سالباً و شكل نسبة(٠,٢٦)؛وهذا يعني أن زيادة نسبة عدم الإستقرار الأمني و السياسي بنسبة (٠,١) تساهم في انخفاض التضخم بنسبة (٠,٢٦)، وهذه النتيجة مخالف لمنطوق النظرية الاقتصادية.

تقييم النموذج الرابع المقدر اقتصادياً: يتبين من الجدول (٤):

ان سعر الصرف لدينار العراقي لم يساهم في زيادة نسبة الصادرات العراقية، لإن معامل سعر صرف الدينار العراقي يشير إلى الأثر السلبي لسعر الصرف على الصادرات العراقية، فقد بلغت قيمة مرونة سعر الصرف (٠,٠٠١٨) ، وهذا يعني أن زيادة نسبة سعر الصرف بنسبة (٠,١) تساهم في انخفاض الصادرات العراقية بنسبة (٠,٠٠١٨)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه نتيجة تعكس واقع الاقتصاد العراقي لان الصادرات العراقية اكثر من(٩٠٪) وهي عبارة عن صادرات نفطية لا يتأثر بسعر صرف الدينار لأن تصدير النفط ترتبط بواقع الاقتصاد العراقي والأسواق الدولية؛ أي ان سعر الصرف لا يؤثر على الصادرات النفطية، اما بالنسبة للصادرات غير النفطية فتشكل نسبة طفيفة من اجمالي الصادرات ولا يؤثر سعر الصرف ايجابياً على هذه النسبة.

أما بالنسبة للإنتاج النفطي فكان أثره كبيراً في معدل الصادرات ، حيث إن المرونة المقدرة لإنتاج النفط شكلت (١,٩٤)، وارتفاع انتاج النفط بمقدار(١٪) يؤدي إلى ارتفاع الصادرات الاجمالية بنسبة (١,٩٤) وإن هذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي، حيث يعد الاقتصاد العراقي ضمن الاقتصادات الريعية ويعتمد على الواردات النفطية لتغطية النفقات العامة وتمويل عمليات النمو الاقتصادي.

تجدر الإشارة هنا الى ان الظروف الأمنية والسياسة في العراق كان اثرها سلبياً على الصادرات العراقية؛ أي معامل المتغير الوهمي كان سالبا و شكل نسبة(٠,٣٠)؛وهذا يعني أن زيادة نسبة عدم الاستقرار الأمني و السياسي بنسبة (٠,١) تساهم في انخفاض الصادرات بنسبة (٠,٣٠)، وهذه النتيجة مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي.

- الاختبارات التشخيصية لمصداقية نماذج (Diagnostic tests):

الخطوة الأخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي يكون

تقدير معلمات النموذج أكثر دقة، ويعتمد عليه صناع القرار، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية، وهي:

أ:اختبارات المصداقية وملاءمة النموذج : هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة في هذا الجانب، إلا إن أهمها هي: (R٢، Adjusted R٢، Std.Error) ، ونتائج التحليل على النحو الآتي:

الجدول (٦): نتائج اختبار مصداقية النموذج المقدر

النماذج	R-Squared	Adjusted R2	S.E.of regression
الناتج المحلي الاجمالي	0.96	0.949	0.137
البطالة	0.85	825.0	0.13
التضخم	0.904	0.881	0.74
الصادرات	0.974	0.964	0.33

تفسر بواسطة التغيرات في المتغيرات المستقلة، يتبين من الجدول (٦) ان نموذج الناتج المحلي الإجمالي إشارة للقوة التفسيرية للنموذج المقدر(R٢) الى ان (٠,٩٦) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بواسطة المتغيرات المستقلة، كما ان القوة التفسيرية للنماذج الثلاثة المقدرة متمثلة بـ(البطالة ، التضخم، الصادرات كانت (٠,٨٥) و(٠,٩٠)و(٠,٩٧) على التوالي. وكذلك بالنسبة لمعامل التحديد المعدلة (Adjusted R٢) مرتفعة جدا، ، وبما ان قيمة (Stander Error) هي قليلة ، وهذا يعني ان النماذج المقدرة جيدة من الناحية الإحصائية والاقتصادية.

ب: اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج : Diagnostic test and Statistical Indicators

ضرورة فحص صلاحية النموذج المقدر وامكانية تطبيقها في الحياة العملية حاليا ومستقبلا ، وكذلك لغرض اعطاء الثقة لصانع القرار، ففي حالة عدم وجود المشاكل القياسية، يمكن استخدام النماذج المقدرة لاغراض التنبؤ، يلخص الجدول الاتي نتائج هذه الاختبارات التشخيصية:

الجدول(٧): الاختبارات التشخصية للنموذج المقدر

المشاكل القياسية ونوع الاختبار	الناتج المحلي الجمال	البطالة	التضخم	الصادرات
مشكلة الارتباط الذاتي Durbin-Watson	D.W= 1.09	D.W= **2.15**	D.W= 2.51	D.W= 1.7
Breusch-Godfrey :Test	Prob.F=0.097 >0.05	Prob.F=0.75> 0.05	Prob.F=0.15>* 0.05	Prob.F=0.33>* 0.05
مشكلة عدم تجانس التباين (ARCH)	Prob.F=0.34 > 0.05	Prob.F=064> 0.05	Prob.F=0.55> 0.05	Prob.F=0.10> 0.05
مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي(Jarque-bera)	Prob.J.B=1.82> 0.05	Prob.F=1.36>05.	Prob.J.B=2.21>0.05	Prob.J.B=0.54>0.05
مشكلة التشخيص Ramsey Reset Test	Prob.F=*0.18>0.05	Prob.F=0.89>0.05	Prob.F=0.06>0.05	Prob.F=0.30>0.05
مشكلة الارتباط المتعدد Variance Inflation Factors	Centered VIF<11	Centered VIF<10	Centered VIF<10	Centered VIF<13

النموذج الخاص بالتضخم كان يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وتم حله من خلال استخدام التباطؤ الزمني للمتغيرات المستقلة الاقتصادية.

من خلال الجدول (٧) ومن خلال استخدام النموذجين (OLS – FMOLS-ARDL) والتنسيق بينهما، تشير الاختبارات القياسية الى سلامة النماذج من المشاكل القياسية، كمشكلة (الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي، والتعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، وعدم تجانس التباين لانتشار البواقي ، والتشخيص، والتوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).

ج: اختبار استقرارية النماذج (CUSUM of Squares Test):

بعد تقدير النماذج بطريقة(FMOLS,DOLS) ، إن الخطوة التالية هي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل الطويل والقصير، ولكي يتحقق ذلك يتم الاعتماد على اختبار مجموع المربع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM of Squares Test, CUSUM Test)، ووفقاً لهذا الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي إذا وقع الرسم البياني بين الحدود الحرجة بمستوى (٥٪) الذي يؤكد أن متغيرات الدراسة ساكنة، والشكل (٣) يترجم سكون المعلمات للنموذج، الذي يؤشر السكون بين متغيرات الظاهرة المدروسة؛ لأن جميعها واقعة في حدود الثقة خلال مدة الدراسة.

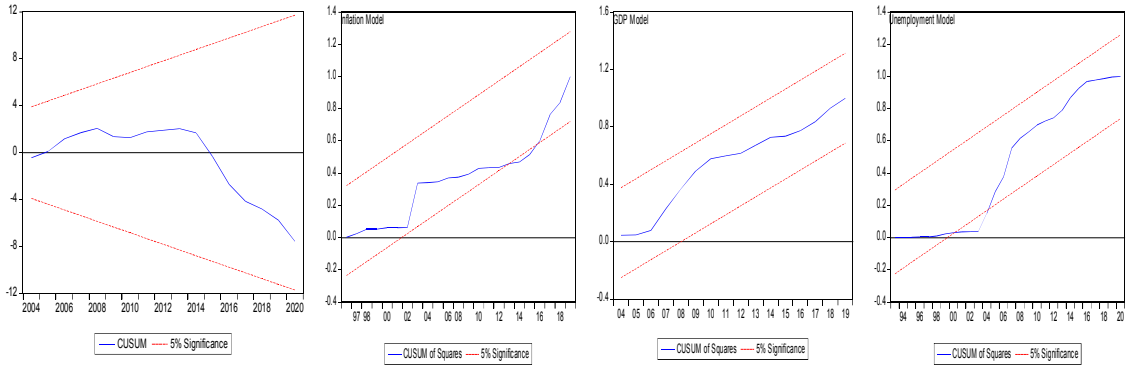

الشكل (٣) اختبار الاستقرارية للنماذج

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامجeviwes ٩

الاستنتاجات

في ضوء ما سبق من التحليل نستنتج ما يأتي :

الاقتصاد العراقي حسب تقارير البنك المركزي العراقي اقتصاد ريعي،أي يعتمد على الإيرادات النفطية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة بالاستقرار الاقتصادي، تبين نتائج الدراسة ان السياسة النقدية في العراق ساهمت في تحسين بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال سعر الصرف للدينار العراقي.

أظهرت النتائج القياسية أن هناك علاقة إيجابية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي متمثلة بالناتج المحلي الإجمالي.

تبين من خلال التحليل القياسي، أن سعر الصرف كان ذا اثر موجب على معدل البطالة في العراق خلال مدة الدراسة، أي إن زيادة سعر صرف الدينار العراقي ساهم في ارتفاع معدل البطالة، وهذه نتيجة تعكس واقع

الاقتصاد العراقي، وعدم التناغم بين السياسات المالية والنقدية والتجارية في العراق.

إن التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها العراق،والذي له تداعيات اجتماعية وسياسية و أمنية، واظهرت نتائج الدراسة القياسية ان سعر صرف الدينار العراقي ساهم في تخفيض معدل التضخم في العراق بنسبة(٠,٠٠٢) وذلك نتيجة لأهداف السياسة النقدية وسيطرة البنك المركزي العراقي على معدل التضخم عن طريق التحكم بسعر الصرف من خلال عمليات السوق المفتوحة.

أظهرت نتائج الدراسة القياسية ان اثر سعر الصرف للدينار العراقي في العراق كان سلبياً ولم يساهم في زيادة الصادرات الاجمالية، وهذه نتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي لان التجارة الخارجية في العراق تعاني من اختلال هيكلي كبير يتمثل في سيطرة النفط الخام بوصفها مادة أولية على أكثر من (٩٥٪) من صادراته، لذا لا تتاثر الصادرات النفطية بسعر الصرف للدينار العراقي .

ثانياً.: المقترحات :-

في ضوء ما سبق من الاستنتاجات نقترح ما يأتي:

ضرورة الاستمرار على عمليات السوق المفتوحة التي ساهمت في استقرار نسبي لسعر صرف الدينار العراقي، وهذا الأخير يساهم في تحقيق أثر سعر صرف الدينار العراقي بشكل اكثر في المتغيرات الاقتصادية.

ضرورة ترشيد النفقات العامة بحيث تكون نسبة الانفاق الاستثماري اكبر مقارنة بالانفاق الاستهلاكي، وذلك من خلال تقديم الدعم الائتماني للقطاع الخاص ،والعمل على تنويع مصادر الدخل للقطاع العائلي من خلال توفير فرص العمل في قطاعي العام والخاص وتقديم الإعانات للاعمال الحرة والمهنية.

التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب من جهة ، ومن جهة أخرى العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني الداخلي ووقف النزاعات والصراعات السياسية؛ لأن هذه الأمور من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وتضعف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

Measuring and analyzing the impact of the exchange rate on some macroeconomic variables in Iraq for the period (١٩٩٠-٢٠٢١)

Rangin Abdalkarim Ahmed-Researcher
Administration and economic
University of sulaimani
07702483658
rangin.ahmed@univsul.edu.iq

Asst. Prof.Dr.Mardin Mahsum Faraj
Administration and economic
University of sulaimani
07701582013
Mardin.faraj@univsul.edu.iq

Measuring and Analyzing the Impact of the Exchange Rate Change on Some Macroeconomic Variables in Iraq for the Period (۲۰۲۱-۱۹۹۰)

Abstract

One of the economic variables used in economic policies to achieve economic stability is the exchange rate. The purpose of this research is to examine the impact of changes in exchange rates of the Iraqi dinar on Some macroeconomic variablesduring the period (۲۰۲۱-۱۹۹۰(The study used a descriptive and analytical approach based on time series data, employing models (DLOS, FMOLS, CCR, ARDL) to prove the impact of the exchange rate on GDP, inflation rate, unemployment rate, inflation rate, and Iraqi exports. Finally, the study concluded that there is a positive relationship between the exchange rate of the Iraqi dinar and GDP, implying that the exchange rate provides for economic growth and that there is a negative relationship between the exchange rate of the Iraqi dinar and the rate of inflation in Iraq, implying that the exchange rate aids in the reduction of inflation rates in Iraq. Furthermore, the exchange rate had no effect on unemployment rates, i.e., the change in the exchange rate of the Iraqi dinar had no effect on reducing the percentage of people who are unemployed. The econometrics analysis also found that the impact of the Iraqi dinar exchange rate in Iraq was negative and did not contribute to an increase in total exports, which is consistent with the reality of the Iraqi economy because foreign trade in Iraq suffers from a major structural imbalance represented by the control of crude oil as a raw material on more than (٪۹۵) of its exports, so oil prices are unaffected by the exchange rate of the Iraqi dinar. According to the study, one of the most essential ways to achieve genuine exchange rate stability and increase the link between the exchange rate and macroeconomic variables is to pursue an economic diversification policy.

Keywords: Exvhange Rate, Gross domestic product, unemployment rate, inflation rate,export

پێوانەکردن و شیکردنەوەی کاریگەری نرخی ئاڵوگۆڕکردن لەسەر هەندێک گۆڕاوە ئابووریيە هەمووەکیەکان لە عێراق بۆ ماوەی (۱۹۹۰-۲۰۲۱)

پوختە

نرخی ئاڵوگۆڕکردنی دراو یەکێکە لەو گۆڕاوە ئابووریانەی کە لە سیاسەتی ئابووریدا بەکاردێت بۆ بەدیهێنانی سەقامگیری ئابووری، ئەم توێژینەوەیە ئامانجی شیکردنەوەی کاریگەرییەکانی گۆڕانی نرخی دیناری عێراقییە لەسەر بەشێک گۆڕاوەکان ئابوریە هەمووەکیەکان لەماوەی (۱۹۹۰- ۲۰۲۱). بۆ گەیشتن بەم ئامانجە، توێژینەوەکە پشتی بە ڕێبازی وەسفکەر و شیکاری بەستووە کە پشت بە داتای ساڵانە دەبەستێت، بە بەکارهێنانی مۆدێلەکانی

(DLOS, FMOLS, CCR, ARDL)، بـۆ نیشـاندانی کاریگەریـی نرخـی ئاڵوگۆڕکـردن دراو لەسـەر بەرهەمـی ناوخۆیـی گشـتی، ڕێـژەی بێـکاری، ڕێـژەی هەڵاوسـان و هەنـاردەی عێـراق،؛ لـە کۆتاییـدا توێژینەوەکـە گەیشـتە چەنـد دەرەنجامێـک لەوانـە: کـە پەیوەندییەکـی ئەرێنـی لـە نێـوان نرخـی ئاڵوگـۆڕی دینـاری عێراقـی و بەرهەمـی ناوخۆییـدا هەیـە، واتـە نرخـی ئاڵوگۆڕکـردن بەشـدارە لـە بەدەسـتهێنانی گەشـەی ئابـووری، هەروەهـا پەیوەندییەکی نەرێنی لەنێـوان نرخـی ئاڵوگۆڕکردندا هەیـە لـە دینـاری عێراقـی و ڕێـژەی هەڵاوسـان لـە عێـراق، واتـە نرخی ئاڵوگـۆڕی دراو بەشـداریی لـە کەمکردنـەوەی نرخی هەڵاوسـان لـە عێراقـدا کـردووە، هەروەهـا نرخـی ئاڵوگۆڕیـش بەشـداری نەکـردووە لـە کەمکردنـەوەی ڕێـژەی بێـکاری، واتـە: گۆڕانـی نرخـی ئاڵوگـۆڕی دراوی عێراقـی دینـار بەشـداری نەکـردووە لـە کەمبوونـەوەی ڕێـژەی ئـەو کەسـانەی کـە بێـکاران، هەروەهـا ئەنجامـی توێژینـەوە پێوانەیەگـە دەریخسـتووە کـە کاریگەریـی نرخـی ئاڵوگـۆڕی دینـاری عێراقـی لـە عێـراق نێگەتیـف بـووە و بەشـداری نەکـردووە لـە زیادبوونـی کـۆی گشـتی هەناردەکـردن، و ئەمـەش دەرئەنجامێکـە لەگـەڵ واقیعـی ئابـووری عێراقـدا یەکدەگرێتـەوە چونکـە بازرگانـی دەرەکـی لـە عێـراق بەدەسـت ناهاوسـەنگییەکی گـەورەی پێکهاتەییـەوە دەناڵێنێـت کـە نوێنەرایەتـی دەکرێـت لـە کۆنترۆڵکردنـی نەوتـی خـاو وەک کەرەسـتەی خـاو لەسـەر زیاتـر لـە (٩٥٪) هەناردەکردنـی، بۆیـە ئاڵوگۆڕەکانـی نـەوت وانییـە کاریگـەری لەسـەر نرخـی ئاڵوگـۆڕی دینـاری عێراقـی، توێژینەوەکـە پێشـنیاری کـردووە کـە سیاسـەتی هەمەچەشـنکردنی ئابـووری یەکێکـە لـە گرنگتریـن ئامرازەکانـی بەدەسـتهێنانی سـەقامگیری ڕاسـتەقینە لـە نرخـی ئاڵوگۆڕکـردن و بەهێزکردنـی پەیوەنـدی نێـوان نرخـی ئاڵوگـۆڕ و گـۆڕاوە ئابووریـیـە گـەورەکان.

وشە سەرەکییەکان:

نرخی ئاڵوگۆڕ، بەرهەمی ناوخۆیی، ڕێژەی بێکاری، ڕێژەی هەڵاوسان، هەناردەکردن

المصادر باللغة العربية

أولا/ الرسائل والأطاريح الجامعية

١. حبيـب، راقـي بديـع (٢٠١٥)، دور سـعرالصرف في تحقيـق الإسـتقرار الإقتصـادي في سـورية، رسـالة ماجسـتير، جامعـة دمشـق،الجمهورية العربيـة السـورية.

٢. سـلمى، دوحـة (٢٠١٥)، أثـر تقلبـات سـعر الـصرف علـى الميـزان التجـاري وسـبل علاجهـا «دراسـة حالـة الجزائـر»، أطروحـة الدكتـورا، جامعـة محمـد خيـضر بسـكرة، الجزائـر.

٣. عبـاس، محمـود بخيـت شـوكي (٢٠١٤)، أثـر تغـيرات سـعر الـصرف علـى معـدل التضخـم في مـصر في الفـترة (١٩٩١_٢٠١٠)، رسـالة ماجسـتير، كليـة التجـارة، جامعـة سـوهاج .

ثانيا/ المجلات العلمية

١. العجـوزة، إيـمان عـلي محفـوظ (٢٠١٩)، أثـر انحـراف سـعر الـصرف الحقيقـى عـن مسـتواه التـوازنى عـلى النمـو الاقتصـادى فى مـصر، مجلـة الدراسـات التجاريـة المعـاصرة، العـدد ٨.

٢. عبدالحـق، بوعـتروس (٢٠٠٠)، أثـر تغـير سـعر الـصرف عـلى الأسـعار المحليـة، مجلـة العلـوم الإنسـانية، العـدد ٩، جامعـة قسـنطينة،الجزائر.

٣. السـاعدي، صبحـي حسـون و عبـد، أيـاد عـماد (٢٠١١)، أثـر تخفيـض سـعر الـصرف علـى بعـض المتغيـرات الإقتصاديـة مـع التركيـز علـى انتقـال رؤوس الأمـوال في بلـدان المختـارة، مجلـة جامعـة الأنبـار للعلـوم الإقتصاديـة والإداريـة،المجلـد ٤ العـدد ٧.

٤. الحسيني، هاشم جبار و العامري، رياض رياض رحيم (٢٠١٦)، سعر الصرف الاجنبي وأثره على إدارة الاحتياطيات الدولية - دراسة قياسية لعينة من الدول المختارة للمدة من (٢٠٠٣- ٢٠١٥)، مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد ٦ العدد ٢٢.

٥. محمد، رملي و عبدالقادر، دربال (٢٠١٧)، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري: - تحقيق تجربي لحالة الجزائر-، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد ٣.

٦. الشكري، عبدالعظيم (٢٠١٣)، أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة (١٩٩١- ٢٠١٠)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد ١٥ العدد ٤.

٧.عباس، محسن خيضر (٢٠١٩)، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان المدفوعات في العراق للمدة (١٩٩٠_٢٠١٦)، بحث منشور على: http://cae.uowasit.edu.iq/wp-content/uploads/٢٠١٩/٠٩/

ثالثا/ الكتب

١. الجميل، سرمد كوكب (٢٠٠١)، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دارو مكتبة الحامد للنشر , عمان , الاردن .

٢. عبدالواحد، حسنى إبراهيم (٢٠٢٠)، أثر سعرالصرف الحقيقي الفعال على البطالة في مصر: دراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (١٩٨٣- ٢٠١٨)، المجلد ١١ العدد ٣.

رابعا/ الانترنيت

١. البنك المركزي العراقي،(٢٠٢٠)، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، ٢٠٠٦-٢٠١٩، https://cbi.iq/news/view/٤٩٢

٢. https://hbrarabic.com/%D٨%٥٨%A%D٩%٨٧%D٩%٨٧%D٨%٨١%D٩%٨٥%D٩%٨٤%D٩%٨٧%

المصادر باللغة الإنجليزية

Donmula, R. (2013). The impact of exchange rate volatility on the mocro economy variables in nigeria. European scientific journal, 9(7), 18577881-.

Shege, T. (2014). The impact of exchange rate fluctuation on the Nigerian economic growth: An empirical investigation. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 4(8), 22226990-.

Hoang, T. T. (2019). The impact of exchange rate on inflation and economic growth in Vietnam. Management Science Letters 10 (2020) 1051–1060.

Genberg, H., & Swoboda, A. K. (2005). Exchange rate regimes: Does what countries say matter?. IMF Staff, 52(1), 129141-

Reinhart, C. M. (2000). Mirage of floating exchange rates. American Economic Review, 90(2), 65..70-

1.IMF،(2003)، Exchange Arrangements and Foreign Exchange Markets:Developments and Issues، International Monetary Fundhttps://doi.org/10.50899781589061774.083/

Fischer، S. (2001). Exchange rate regimes: is the bipolar view correct?. Journal of economic perspectives، 15(2)، 3.24-

World Bank Group (Ed.), (2019), World Development Indicators(19902018-), World Bank Publications,